Document: REPL.VIII/4/R.3
Agenda: 5(a)(i)
Date: 7 October 2008
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

نهج الصندوق إزاء الملكية القطرية

المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق – الدورة الرابعة
روما، 20–22 أكتوبر/تشرين الأول 2008

للاستعراض

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

هذه الوثيقة معروضة على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق لاستعراضها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات هيئة المشاورات، يرجى من السادة الأعضاء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Shyam Khadka

كبير مدراء الحافظة

رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: s.khadka@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374-5459-06-39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

موجز تنفيذي **ii**

نهج الصندوق إزاء الملكية القطرية **1**

أولا – الملكية القطرية: التعريف والأساس المنطقي **1**

ثانيا – الملكية القطرية في سياق الصندوق **2**

ثالثا – مبادرات خطة العمل **4**

ألف – إطار السياسات المؤسسية 5

باء – تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج القطرية 6

جيم – تصميم المشروعات وتنفيذها 8

رابعا – التشديد على بناء المؤسسات **10**

ألف – الحكومات 10

باء – المنظمات المجتمعية 10

جيم – منظمات المجتمع المدني 11

دال – مؤسسات القطاع الخاص 11

هاء – مؤسسات البحوث 12

خامسا – معالم الطريق: التدابير الرئيسية 13

الذيول

العوائق الرئيسية أمام الملكية القطرية وكيفية معالجة الصندوق لها 1

موجز تنفيذي

1- أُعدت هذه الوثيقة استجابة لطلب الدول الأعضاء المشاركة في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق. وتوفر الوثيقة معلومات أساسية عن مسألة الملكية القطرية، وأهميتها في سياق الصندوق، وأداء الصندوق في هذا الصدد. كما تعرض الوثيقة نهج الصندوق المقترح لتطوير عمليات تنظيمية جديدة، وبناء المؤسسات لدعم الملكية القطرية، إلى جانب النتائج التي يسعى الصندوق إلى تحقيقها خلال فترة التجديد الثامن للموارد (2010-2012).

2- وثمة إقرار واسع بأن الملكية القطرية هي شرط مسبق من شروط تحقيق الفعالية الإنمائية. وتتسم ملكية البلدان الشريكة للسياسات الإنمائية وقيادتها لها بأهمية بالغة. ومن الواجب أن تنسق التدابير ذات الصلة التي تقوم بها الجهات المانحة حول الأولويات الإنمائية المحددة وأن تُنقل عبر المؤسسات القطرية المعززة. وأكد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا الأخير هذا الالتزام مجددا؛ ويمنح الصندوق، باعتباره جهة موقعة، أولوية عالية للملكية القطرية في الاستراتيجيات البرامجية وفي عمليات تنفيذها.

3- وكما تتطلب اتفاقية إنشاء الصندوق وسياسات الإقراض ومعاييره، فإن الملكية القطرية هي عنصر أساسي من عناصر عمليات الصندوق. وقد اتسم أداء الصندوق بالاتساق، وهو ما يتضح من أنشطة التقييم المنفذة مؤخراً بشأن التقدم المحقق في ضوء مؤشرات إعلان باريس. وبموجب الإطار الاستراتيجي للفترة 2007-2010 فإن الصندوق ملتزم بمواءمة أنشطته مع السياسات الوطنية القائمة، أو الإسهام في تحديث أو إصلاح أطر السياسات تلك. وتقاس الملكية القطرية، كعنصر من عناصر **الملاءمة**، من خلال عمليات التقييم الذاتي في الصندوق وعبر عمليات التقييم المستقل؛ واعتُبرت هذه الملكية مرضية أو أفضل من ذلك في 93 في المائة من المشروعات التي خضعت للتقدير في التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها لعام 2006. ووفقاً لتقييم عام 2008 بشأن تنفيذ إعلان باريس، فإن الصندوق يعتبر من بين أحسن المؤسسات المالية الدولية أداء فيما يتصل بتنسيق البرامج القطرية مع التعاون التقني واستخدام نظم التوريد القطرية.

4- وبغية دعم وتعزيز هذا الاتجاه الإيجابي، فقد أُدرجت الملكية القطرية كعنصر بالغ الأهمية في العمليات المعدلة للصندوق. وتعكس خطة عمل الصندوق للنهوض بفعاليته الإنمائية هذا الاهتمام: فعلى المستوى المؤسسي، يركز الصندوق بشكل خاص على خلق القدرات الوطنية لإدارة التنمية. وبالمثل، ونتيجة الحضور القطري المعزز في مجموعة مختارة من البلدان، والزيادة الواسعة في عدد المشروعات الخاضعة للإشراف المباشر، دعَّم الصندوق من قدرته على التنسيق الفعال مع الحكومات الوطنية ومواءمة مشروعاته مع الأولويات القطرية.

5- وعلى غرار ذلك فإن الحكومات الوطنية والجهات المعنية القطرية على حد سواء تشارك بنشاط في تصميم وتنفيذ المشروعات في نطاق البرامج الجديدة للفرص الاستراتيجية القطرية في الصندوق. وتكفل التغييرات الهيكلية، مثل إنشاء فرق إدارة البرامج القطرية التي تضم جهات معنية خارجية، ترسيخ الملكية القطرية كهدف مؤسسي. وتجدر الإشارة إلى أنه ضمن المعايير المستحدثة مؤخراً للنجاح، وهي

عوامل النجاح الأساسية، فإن العامل الأهم، أي "الملاءمة القطرية، والالتزام، والشراكة"، يضطلع بتقدير ما إذا كانت المشروعات متلائمة تماماً مع الاستراتيجيات الوطنية وبقياس مدى قيادة الحكومات والجهات المعنية الأخرى لعملية تصميم المشروعات ومشاركتها فيها. وستُقاس التغييرات التنظيمية وتُعدل بانتظام، وسيتم الإبلاغ عن بعضها في ظل إطار قياس النتائج.

6- ويدرك الصندوق أن مفتاح دعم الملكية القطرية يكمن في خلق ومساندة المؤسسات في البلدان المعنية، ويشمل ذلك المؤسسات الحكومية وما هو أبعد منها. وسترسل الدول الأعضاء والصندوق بعثات مشتركة لدعم التنفيذ. وستُستكمل القدرات الحكومية بالحضور القطري المعزز للصندوق في عدد من البلدان. وسيساند الصندوق الجهود المبذولة لتعزيز قدرة كل الجهات الفاعلة الإنمائية، أي المجالس النيابية، والمجتمع المدني، وآليات المساءلة الأخرى، وعلى رأسها الحكومة. وسيجري تشجيع ودعم مشاركة السكان الريفيين الفقراء النشطة عبر تعزيز المنظمات المجتمعية ومنظمات المزارعين. كما سيتمتع المجتمع المدني بآليات تتيح له المشاركة في حوار السياسات على المستويين الوطني والدولي. وستزداد أهمية القطاع الخاص كشريك في عملية التنمية، وسيسهم فيها على مستوى المشروعات عبر تنمية المشروعات التجارية والصلات السوقية. ومن خلال استراتيجية الصندوق في إدارة المعرفة، فإنه سيساند مؤسسات البحوث وسيشجع توليد المعارف المحلية وتوسيع نطاقها. كما سيضمن الصندوق توعية جميع موظفيه بالتزامه بالملكية القطرية، وما يتيحه ذلك من فرص لتحسين تصميم مشروعاته ويواصل مشاركته بنشاط في النقاش الدائر بشأن الممارسات المثلى المتعلقة بالملكية القطرية.

7- وأخيراً، سيعمل الصندوق، من خلال تكثيف جهوده لترويج الملكية القطرية خلال فترة التجديد الثامن، على:

(أ) تعزيز القدرات والمهارات القطرية اللازمة لتصميم المشروعات وتنفيذها وحوار السياسات، وبناء قدرات موظفيه لترويج الملكية القطرية في عملياته؛

(ب) ضمان أن تسترشد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لديه بالأولويات الحكومية، وأن توضع هذه البرامج بمشاركة طائفة من أصحاب المصلحة في البلد المعني؛ ودعم النهج المتكاملة والبرنامجية، حيثما تسنى ذلك؛ وتنفيذ إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا؛ والسعي بنشاط، في جميع عمليات التصميم والتنفيذ، إلى مشاركة المجتمعات المحلية الريفية المستهدفة ومساعدتها في بناء منظماتها؛ والعمل تدريجياً على إيفاد بعثات لدعم التنفيذ بالاشتراك مع الحكومات؛ واستخدام حضوره القطري لتسهيل انخراطه مع أصحاب المصلحة في البلد المعني وتعزيز القدرات القطرية؛

(ج) إخضاع نفسه للمساءلة من خلال قياس أدائه إزاء التزاماته بموجب إعلان باريس، وإبلاغ المجلس التنفيذي سنوياً عن ذلك من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق.

نهج الصندوق إزاء الملكية القطرية

1- في سياق المداولات الدائرة في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق، طلب عدد من البلدان المشاركة إلى إدارة الصندوق إعداد وثيقة تحدد الوضع الراهن للملكية القطرية والتحسينات اللازمة في دورة مشروعات الصندوق ونُهجه إزاء بناء القدرات ونقل المعارف. وتعرض هذه الوثيقة المعلومات والتحليلات الهامة لتيسير مداولات تجديد الموارد. وتتألف الوثيقة من خمسة أقسام هي: الملكية القطرية: التعريف والأساس المنطقي؛ والملكية القطرية في سياق الصندوق؛ ومبادرات خطة العمل؛ والتشديد على بناء المؤسسات؛ والرصد، والتقييم، والإبلاغ عن النتائج.

أولا – الملكية القطرية: التعريف والأساس المنطقي

2- تقر الجهات المانحة والبلدان النامية على حد سواء بأن الملكية القطرية تمثل شرطاً مسبقاً لتحقيق الفعالية الإنمائية.[1] غير أن المفهوم يفتقر إلى تعريف دقيق وإطار تشغيلي يمكن تقديره من خلاله. ووفقاً لتعريف إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، الموقَّع في مارس/آذار عام 2005، فإن الملكية هي ممارسة البلدان النامية للقيادة الفعالة على سياساتها واستراتيجياتها في مجال التنمية وتنسيقها للتدابير الإنمائية.[2] على أن البنك الدولي يعرِّف الملكية القطرية على أنها "توافر الدعم السياسي الكافي ضمن بلد ما لتنفيذ استراتيجيته الإنمائية".

3- وفي سياق الصندوق، فإن بالمستطاع تعريف الملكية القطرية، من الزاوية التشغيلية، على أنها عملية مُمأسسة تتيح أن تمتلك الحكومات عملية استحداث، وتنفيذ، ورصد الاستراتجيات، والبرامج، والمشروعات الإنمائية، وأن يشارك المجتمع المدني والقطاع الخاص في ذلك. وعلى هذا فإن الملكية القطرية تتجاوز نطاق الحكومة: فهي تتطلب المشاركة النشطة من الجهات المعنية غير الحكومية. وتعتبر مشاركة الجهات الفاعلة خارج الحكومات الوطنية غاية بحد ذاتها، حيث أنها تقوي المساءلة وتنهض كثيراً بتصميم وفعالية الأنشطة الإنمائية. ويضطلع المجتمع المدني، على وجه خاص، بدور أساسي في ترويج الملكية القطرية. كما أنه يعزز من أهمية العمليات الإنمائية من خلال الدعوة إلى مشاركة الجهات المعنية الكاملة، وإنشاء الآليات المناسبة لتعمل بشكل فعال. وبالمثل، فإن الملكية القطرية تعزز من ملاءمة المشروعات بالنسبة للمستفيدين. ولذلك فإن مشاركة المجتمعات المحلية المستفيدة تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لإنجاز نتائج ناجحة. وضمن الهيكل الحكومي، فإن المشاركة يجب أن تتجاوز نطاق الحكومة المركزية لتشمل إدارات المقاطعات والأقسام. وعلى هذا، ومع أن ملكية الأنشطة الإنمائية تعود للحكومات المركزية، فإن المؤسسات القطرية الداعمة تعتبر عنصراً أساسياً لتعزيز هذه الملكية ومساندتها.

---

[1] احتلت مسألة الملكية القطرية موقعاً بارزاً في مداولات تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية (التجديد الخامس عشر)، ومصرف التنمية الآسيوي (التجديد العاشر)، ومصرف التنمية الأفريقي (التجديد الحادي عشر)، رغم عدم إعداد وثائق مداولات منفصلة بشأنها.

[2] اختار حساب التحدي الألفي "وضع البلدان في موقع قيادة جهود تنميتها الذاتية" كأحد قيمه الثلاث الأساسية. وبالمثل فإن الاتحاد الأوربي "يساند المشاركة الواسعة لكل الجهات المعنية في تنمية البلدان، ويشجع كل قطاعات المجتمع على المساهمة في ذلك".

4- وقد منح الصندوق منذ إنشائه أولوية عالية لترويج الملكية القطرية: فاتفاقية إنشاء الصندوق تتطلب تقديم كل التمويل "... ضمن إطار الأولويات والاستراتيجيات القومية" (المادة 2). وتستند سياسات الإقراض وتمويله على الافتراض القائل بأنه "لن تكون عمليات الاقتراض من الصندوق ناجحة إلا إذا كان البلد المتلقي ملتزما التزاما قويا بإستراتيجية إنمائية يوجهها لصالح الفقراء في الريف" (الفقرة 24). وتشير الدلائل العملية إلى أن الفعالية الإنمائية تشتد حينما ينخرط البلد الشريك بنشاط في تحديد التدابير المزمعة وسبل تنفيذها.[3] وتمشياً مع هذه الدلائل فإن إعلان باريس قد اعتمد "الملكية" باعتبارها التزامه الأول، وهو ما تم تعزيزه لاحقاً في برنامج عمل أكرا. وبالنظر إلى أن الصندوق من الجهات الموقعة على إعلان باريس، فإنه ملتزم بغايات وتنفيذ هذا الإعلان وبرنامج عمل أكرا.

5- وتتطلب الملكية القطرية استحداث استراتيجيات إنمائية وطنية تشغيلية. وفي سياق فعالية المعونة، فإن الملكية لن تعني شيئاً بدون المواءمة. ولذلك فإن على الجهات المانحة مواءمة مواردها وجهودها مع الأولويات الوطنية، وإرسال دعمها عبر المؤسسات القطرية المعززة. كما تحتاج تدابير الجهات المانحة إلى التنسيق: فمن الواجب التوسع بصورة متواصلة في استخدام الترتيبات والإجراءات المشتركة لخفض تكاليف المعاملات التي تتحملها البلدان الشريكة. وبالمثل، ينبغي قياس النتائج من خلال عمليات شفافة لتقدير الأداء وترويج المساءلة المشتركة.

6- ورغم إحراز التقدم على طريق تنفيذ إعلان باريس، فلقد كانت وتيرة هذا التقدم بطيئة فيما يتعلق ببعض المؤشرات الحاسمة.[4] ويقترح برنامج عمل أكرا المعتمد مؤخراً اتخاذ خطوات إضافية لتطبيق القرار المتخذ في ظل إعلان باريس والقاضي بمنح الأولوية الأولى إلى الملكية القطرية (الفقرات 12-14). ويدعو البرنامج إلى توسيع حوار السياسات على المستوى القطري وتعزيز قدرة البلدان النامية على قيادة وإدارة عملية التنمية. وتحقيقاً لذلك، فإن حكومات البلدان النامية ستعمل بصورة أوثق مع المجالس النيابية، والإدارات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني. كما أنها ستحدد بصورة منتظمة المجالات التي تحتاج إلى تنمية القدرات وستصمم الاستراتيجيات اللازمة للعناية بذلك. وستساند الجهات المانحة الجهود المبذولة لتعزيز قدرات كل الجهات الفاعلة الإنمائية حيثما يقتضي الأمر ذلك. كما أنها ستزيد من قدراتها ومهاراتها الذاتية لكي تكون أكثر استجابة لطلبات البلدان النامية.

ثانيا - الملكية القطرية في سياق الصندوق

7- تتسم الملكية القطرية بأهمية خاصة بالنسبة للصندوق، بالنظر إلى أنه لا يتولى تنفيذ المشروعات التي يمولها: إذ تضطلع بذلك الحكومات التي يقدم لها الصندوق القروض. ولذلك فإن ملكية البلدان الشريكة لهذه المشروعات مهمة للغاية لنجاحها. وتحقيقاً لمهمة، الصندوق، المتمثلة في تمكين الريفيين الفقراء من النساء والرجال أنفسهم من التغلب على الفقر، فإن عليه أن يسعى إلى إرساء ملكية قطرية عريضة القاعدة للبرامج التي يمولها. وفي ظل الإطار الاستراتيجي للفترة 2007-2010، فإن الصندوق ملتزم بضمان تصميم أنشطته على نحو تندرج فيه

3 تظهر دراسة أجرتها إدارة تقييم العمليات في البنك الدولي أن معدلات التنفيذ ترتبط ارتباطاً إيجابياً مع الالتزام الحكومي. وقد استُخلصت نتائج مماثلة في وثيقة صندوق النقد الدولي المعنونة "تعزيز الملكية القطرية في البرامج المدعومة من الصندوق" (2001).

4 Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2008 Survey on Monitoring the Paris Declaration - Effective Aid by 2010? What it Will Take (Draft, 21 July 2008).

ضمن أطر السياسات الوطنية القائمة، أو بحيث تسهم في تعزيز أو إصلاح هذه الأطر. وليس بمقدور الصندوق وحده أن يحد من الفقر الريفي على المستوى الوطني. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا على يد الجهات المعنية المحلية، مثل الحكومات، ومنظمات المزارعين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، من خلال العمليات الوطنية. ويتمثل هدف الصندوق في ضمان امتلاك هذه الجهات للأدوات والسياسات الداعمة والبيئة المؤسسية اللازمة لتمكين الفقراء من ترسيخ أمنهم الغذائي وتحسين دخولهم.

8- وفي المقام الأول، فإن الصندوق يكفل أن تستند مشروعاته وبرامجه إلى ملكية الريفيين الفقراء من النساء والرجال أنفسهم. ويعني ذلك أنه يجب أن ينخرطوا في تحديد وتنفيذ المشروعات المعانة، وأن يُمنحوا الفرصة لتطوير ما يحتاجونه من مهارات، ومعارف، ومنظمات لإدارة مواردهم، وتعزيز قدرتهم الإنتاجية الزراعية، والانخراط بصورة فعالة ومجزية مع الوسطاء السوقيين ومزودي الخدمات بعد إنجاز المشروعات.

9- ويتخذ الجانب الأعظم من مساعدات الصندوق شكل قروض مقدمة إلى البلدان، مما يعني توافر طلب فعال من جانب الحكومة المعنية. وبالتالي فإن مشروعات الصندوق تستجيب لشواغل الحكومات وأولوياتها.

10- ويرجع انسجام الصندوق الخاص مع مفهوم الملكية بمعناه العريض إلى طبيعته متعددة الأطراف، وهيكله ذي القوائم الثلاث المستند إلى العضوية، وإصراره على التمسك بالحياد، وتطبيقه الشفاف لمهمته. وفي الحقيقة فإن الملكية شكلت منذ عهد بعيد جزءاً من تعريف الملاءمة المعتمد في الصندوق.

11- وفي عمليات التقييم المستقل والتقييم الذاتي للصندوق، أُدرجت الملكية القطرية تحت مؤشر أوسع هو "الملاءمة". وضمن جوانب أخرى، فإن هذا المؤشر يقيس اتساق أهداف المشروعات مع السياسات والاستراتيجيات الراهنة القطرية للحد من الفقر **وملاءمتها** بالنسبة لفقراء الريف. ومن زاوية الملاءمة فقد تم تصنيف أداء الصندوق على النحو التالي:

(د) مرض لكل المشروعات التي شملها التقييم الخارجي المستقل (2003)؛

(ه) مرض إلى حد ما، أو أفضل من ذلك، فيما يتعلق بنسبة 93 في المائة من المشروعات المدرجة في التقرير السنوي بشأن نتائج عمليات الصندوق وأثرها لعام 2006؛ و

(و) مرض إلى حد ما أو أفضل من ذلك فيما يتصل بنسبة 81 في المائة من المشروعات المدرجة في تقرير أداء الحافظة لعام 2006.

12- ولم تقم نظم التقييم هذه بقياس الملكية القطرية بصورة منفصلة. على أن الجهود تُبذل الآن لقياس أداء الصندوق من حيث الملكية القطرية بحد ذاتها. وتظهر النتائج، التي ما تزال حتى هذا التاريخ ذات طابع إشاري وبحاجة

إلى تفسيرها بحذر، أن أداء البرامج القطرية للصندوق مرض إلى حد ما، أو أنه أفضل من ذلك في 82 من البلدان التي خضعت للمسح عام 2008.[5]

13- ويشير أحدث تقييم أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن تنفيذ إعلان باريس أن الصندوق كان بصورة متواصلة ضمن صفوف أفضل أصحاب الأداء فيما يتعلق ببعض المؤشرات التي يُقاس التقدم على أساسها. ويوجز الجدول التالي البيانات الواردة من مسح 2008، ويقارن أداء الصندوق مع متوسط أداء الجهات المانحة التي شملها المسح.

المؤشر	الصندوق	الجهات المانحة
المؤشر 4: تنسيق التعاون التقني مع البرامج القطرية	%97	%57
المؤشر 5أ: استخدام نظم التوريد القطرية	%88	%46
المؤشر 5ب: استخدام النظم القطرية للإدارة المالية العامة	%76	%52
المؤشر 7: صرف المعونة في المواعيد المضروبة	%28	%25
المؤشر 9: المعونة المستندة إلى البرامج (مسح عام 2007)	%32	%46
المؤشر 10أ: البعثات المشتركة للجهات المانحة	%42	%18
المؤشر 10ب: التحليل القطري المنسق	%63	%38

14- ومع الإقرار بأن السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية قد تعززت منذ عام 2005، فإن بعض عمليات التقييم التي نفذتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحدد عدة عوامل تعرقل تأكيد الملكية. ويعرض الذيل هذه العوائق التي تنطبق بدرجات متفاوتة على البلدان الشريكة والجهات المانحة سواء بسواء. ولا تنطبق معظم العوائق المحددة على عمليات الصندوق.

ثالثا – مبادرات خطة العمل

15- يلتزم الصندوق بتحقيق قدر أعظم من الإنجازات في ضمان الملكية القطرية وتعزيز مشاركة قاعدة عريضة من الجهات المعنية القطرية. وبموجب خطة عمل الصندوق للنهوض بفعاليته الإنمائية، فقد طبق الصندوق سلسلة من الإصلاحات التي تعزز بصورة مباشرة وغير مباشرة من الملكية القطرية. ولم تؤت هذه التغييرات ثمارها الكاملة بعد، غير أن من المنتظر أن يشهد الصندوق تحسناً ملحوظاً في الأداء من زاوية الملكية القطرية في الأجلين القصير والمتوسط. ويجمل هذا القسم الإصلاحات المطبقة بالفعل **والتدابير المزمعة الأخرى لتكثيف**

[5] استخلصت هذه النتيجة من مسح المستفيدين والشركاء الذي تم تنفيذه في أوائل عام 2008 في 22 بلدا. وفي هذا المسح طرح سؤال يقول "إلى أي مدى يدعم الصندوق الملكية الحكومية على امتداد دورة برامجه؟". وعندما كانت نسبة 70 في المائة من أصحاب الردود تشير إلى أن أداء الصندوق مرض، فإن هذا الأداء كان يُصنف على أنه مرض في ذلك البلد. أما إذا كانت النسبة المطلوبة لاعتماد هذا التصنيف هي 80 في المائة من أصحاب الردود الذين يعتبرون الأداء مرضياً (وهي النسبة المعتمدة لعام 2010 في ظل نظام إدارة النتائج في الصندوق)، فإن نطاق الأداء المرضي للصندوق كان ينكمش ليبلغ نحو 68 في المائة فحسب. ويعتبر الأداء مرضياً إلى حد ما أو أفضل من ذلك عندما يحرز درجة 4 أو أعلى في مقياس مؤلف من 6 درجات.

عملية الإصلاح. وعلى هذا فإن القسم يتألف من ثلاثة أجزاء هي: إطار السياسات المؤسسية، وتصميم الاستراتيجيات والبرامج القطرية وتنفيذها، وتصميم المشروعات وتنفيذها.

ألف – إطار السياسات المؤسسية

الانتقائية والتركيز

16- وفر الإطار الاستراتيجي (بتشديده على الانتقائية والتركيز)، وسياسة الصندوق بشأن الاستهداف، وإطار قضايا التمايز بين الجنسين، والخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم المشروعات، واستعراض الجودة وضمانها، معايير/مرشحات أشد صرامة في السنوات الأخيرة لتقدير أداء الصندوق من حيث الملاءمة. وأسفر ذلك في الواقع عن تصنيف أدنى للأداء من هذه الزاوية في فترة الاستعراض 2006–2007.[6] وسيواصل الصندوق شحذ تركيزه خلال فترة التجديد الثامن للموارد من خلال ما يلي:

(أ) صقل تعريف الملاءمة أكثر فأكثر في الإطار الاستراتيجي المقبل، والسياسات التشغيلية التالية، مثل السياسة المتعلقة بالتمايز بين الجنسين؛

(ب) توسيع نطاق تعريف الملاءمة بحيث يتجاوز "القيادة التي تمارسها البلدان النامية على سياساتها الإنمائية" ليشمل ملكية فقراء الريف للعمليات.

17- ويدرك الصندوق أن القدرة المحدودة للبلدان الشريكة تشكل عقبة كأداء في وجه الملكية القطرية الفعالة. وفي هذا الصدد، فإن سياسة تمويل المنح في الصندوق (EB 2003/80/R.5/Rev.2) تدعم " تطوير الشراكات الوطنية، التي تجمع بين الفقراء، والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني".

تعزيز الحضور القطري

18- كمؤسسة ملتزمة بتشجيع "...تنمية القدرات والمهارات المحلية في تصميم المشروعات والبرامج..."،[7] فقد أطلق الصندوق عدداً من العمليات التي ستزيد تدريجياً من انخراطه على المستوى القطري، بما يتيح له تطوير القدرات والمهارات المحلية واستخدامها. وفي الماضي فإن افتقار الصندوق إلى الحضور القطري واعتماده على المؤسسات المتعاونة للإشراف على مشروعاته قد أسفرا عن الحد من فعاليته في الميدان. وفي العديد من المناسبات رأى الأعضاء أن "الصندوق لم يكن هناك حينما دعت الحاجة إليه". أما اليوم فإن إرساء الحضور القطري في عدة بلدان والزيادة الضخمة في عدد المشروعات الخاضعة للإشراف المباشر (أكثر من نصف مجموع الحافظة بحلول يوليو/تموز عام 2008)، قد أديا إلى تنامي انخراط الصندوق على المستوى القطري بشكل كبير. وسيظل الحضور القطري للصندوق هيكلاً رشيقاً يستعين بالموظفين ذوي العقود المحلية من أصحاب الخبرات والمؤهلات المهنية الضرورية للانخراط الفعال مع الجهات المعنية القطرية ومندوبي الجهات المانحة.

---

[6] IFAD, Portfolio Performance Review (2007), p. 11.

[7] الصندوق، سياسات الإقراض ومعاييره، الفقرة 29(أ).

19- وخلص تقدير خارجي حديث إلى أن "الإشراف المباشر للصندوق قد أغنى طبيعة عملية الإشراف والحوار المرافق لها ... وعلى وجه التحديد، فإن البعثات ذاتها والحوارات المصاحبة لها معنية الآن في المقام الأول بالفعالية الإنمائية".[8] وستساعد هذه الاستراتيجيات التشغيلية الجديدة، أي الحضور الميداني المعزز والإشراف المباشر، الصندوق على النهوض بالتنسيق مع الحكومات الوطنية وضمان تماشي المشروعات مع الاستراتيجيات الوطنية، خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ على حد سواء. كما سيقوم الصندوق خلال فترة التجديد الثامن للموارد بما يلي:

(أ) التماس الإشراف المباشر في معظم البلدان، بعد أن استُكمل تحويل الغالبية العظمى للمشروعات الخاضعة حالياً لإشراف المؤسسات المتعاونة إلى الإشراف المباشر؛ و

(ب) إجراء تقييم ذاتي لبرنامج الحضور القطري (عام 2010) وعرض سياسة الصندوق بشأن الحضور القطري على المجلس التنفيذي في عام 2011.

ضمان المساءلة المشتركة عن النتائج

20- يعمل الصندوق بدأب أيضاً لتعزيز المساءلة أمام البلدان الشريكة بغية الوفاء بأحد التزامات الشراكة الرئيسية لإعلان باريس، ألا وهي المساءلة المشتركة. ويعني ذلك أن الجهات المانحة والبلدان النامية مسؤولة أمام بعضها البعض عن إحراز التقدم فيما يتعلق بتحسين إدارة المعونة وتحقيق النتائج الإنمائية.[9] وهناك صلة متبادلة بين المساءلة المشتركة والملكية القطرية: فالأولى تسهم إسهاماً إيجابياً في الثانية.[10] وبغية الوفاء بالتزاماته في تعزيز المساءلة، فإن الصندوق سيعتمد نهج الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية في برامجه وسيعممه كعنصر أساسي. كما أن الصندوق قام بتعزيز نظم التقدير الذاتي، واستحدث إطاراً لقياس النتائج، لتتبع المؤشرات الرئيسية للفعالية الإنمائية. وأُجري مسح للمستفيدين في صفوف شركاء الصندوق، وسيُستفاد من نتائجه في النظم والعمليات الجديدة الجاري تطويرها. وسيحثّ الصندوق على توسيع عمليات المشاورات في مجال تصميم المشروعات، وسيسعى إلى إدراج آراء المجالس النيابية والمواطنين في البلدان المعنية إلى أقصى حد ممكن. كما ستُرسى تدابير متينة للمتابعة من خلال إنشاء نظام موثوق للرصد، ومواصلة مسوح المستفيدين، وسيتم، إجمالاً، تعميق عملية الإدارة بغرض تحقيق النتائج الإنمائية.

باء – تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج القطرية

21- يقوم الصندوق حالياً، في ظل نموذجه التشغيلي الجديد، بتنفيذ عدد من عمليات التغيير الهادفة إلى توسيع ملكية الجهات المعنية الوطنية لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وبما أن هذه العمليات قد بدأت في التو فحسب، فإن أثرها على الفعالية الإنمائية لم يظهر بعد. ويرد فيما يلي عرض لأهم التغييرات المطبقة على المستوى القطري.

---

[8] Canadian International Development Agency, Assessment of IFAD's Action Plan (2008)

[9] تبين دراسات المساءلة المشتركة في الميدان، وبشكل جزئي على الأقل، أنه "في ظل النظام الراهن للمعونة فإن المتلقين مسؤولون بشكل شديد أمام الجهات المانحة، في حين أن هذه الجهات نادراً ما تكون مسؤولة أمام أولئك المتلقين". Overseas Development Institute (ODI),Briefing Paper, Promoting Mutual Accountability in Aid relationships (April 2006), p. 1.

[10] المرجع السابق، ص.3.

(أ) التزم الصندوق بالمساهمة في الجهود متعددة الجهات المعنية لشحذ تركيز وثائق استراتيجية الحد من الفقر أو الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المكافئة ولتعزيز الملكية القطرية عموما.[11]

(ب) تشارك الحكومات في ملكية برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة في الصندوق المستندة إلى النتائج. وثمة مساهمة أوسع الآن من جانب الجهات المعنية القطرية في تصميم هذه البرامج وتنفيذها. وتكفل هذه العملية المشتركة مشاورات وافية مع الجهات المعنية الرئيسية الأخرى، وتنسيق ومواءمة سياسات وأنشطة الجهات المانحة الأخرى المتعلقة بالحد من الفقر (بما في ذلك التنسيق مع إصلاحات الأمم المتحدة). كما أنها تضمن تفادي الازدواج في الأنشطة، وتعني أن ملكية برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تعود بصورة مشتركة إلى الحكومات والصندوق.

22- وحتى هذا التاريخ، وافق الصندوق على 18 برنامجاً من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج. وتشير التقديرات المبكرة غير الرسمية إلى أن هذه البرامج قد ساعدت، في المقام الأول، على بناء الملكية الوطنية للبرامج الاستراتيجية، وضمنت مواءمة الأهداف الاستراتيجية للصندوق مع الأولويات القطرية. كما أنها أسهمت في ترويج نهج البرامج القطرية الذي لا تعمل فيه كل المشروعات، والشراكات، وحوارات السياسات معاً لخلق أوجه التضافر فحسب، بل إنها تُصمم أيضاً بصورة متزايدة بالتنسيق مع الشركاء الإنمائيين الآخرين.

23- ومن المهم في فترة التجديد الثامن للموارد أن تحظى عمليات التغيير هذه بأولوية عالية، وأن يتم تزويدها بآليات صارمة للمتابعة. وبالمثل، فإن من الضروري إدخال التعديلات الضرورية على العمليات ذاتها واعتماد الموارد اللازمة لها.

24- واعتباراً من عام 2004، قام الصندوق باعتماد نافذة خاصة للمنح القطرية، وذلك بالإضافة إلى الدعم المقدم في إطار المشروعات الاستثمارية. وكان الهدف من ذلك هو تخصيص موارد إضافية محددة للقيام، ضمن جملة أمور، ببناء علاقات الشراكة على المستوى القطري. وخلال فترة التجديد الثامن للموارد، سيواصل الصندوق توفير التمويل المنحي للمبادرات القطرية، كما سيعزز من جهوده لتحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز صوت فقراء الريف عبر مشاركتهم المباشرة أو مشاركة المؤسسات المناصرة للفقراء في نهج الحد من الفقر التي تقودها البلدان، لاسيما تدعيم تلك القطاعات الفرعية ذات الأهمية البالغة للفقراء؛

(ب) القيام، حيثما كان ذلك مجدياً، باستكمال استراتيجيته لتمكين فقراء الريف عبر التعبئة الاجتماعية، وذلك بتخصيص المواد للعمليات اللامركزية التي تتيح مشاركة السلطات على مستوى المقاطعات والأقسام؛

(ج) المساعدة، حيثما دعت الحاجة، في بناء الثقة بين الحكومة، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية بغية تحقيق تطابق الآراء والملكية المشتركة للسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، لاسيما ما يتعلق منها بالحد من الفقر الريفي.

[11] صدرت وثيقة تشتمل على المبادئ الهادية ونقاط الدخول الإشارية (للصندوق) لتعزيز انخراط الصندوق في النهج التي تقودها البلدان للحد من الفقر. وباستخدام هذا الإطار فقد انخرط الصندوق في كل من بنين، وبوليفيا، وكمبوديا، وهندوراس. كما وانخرط بنشاط في النهج القطاعية الشاملة وعمليات استراتيجيات المساعدة المشتركة.

25- وفي الدول الهشة، فإن الطاقة المؤسسية المحدودة وضعف التسيير يؤديان في غالب الأحيان إلى التقليل من قدرة الحكومات. وتدعو الحاجة إلى تطوير طاقة المجتمع المدني والقطاع الخاص لاستكمال وتعزيز المؤسسات الحكومية. وفي الدول التي قد لا تكون فيها الطاقة التشغيلية لجهة مانحة منفردة كافية، فإن الصندوق سينسق تدابيره بدرجة أعلى مع الجهات المانحة الأخرى. كما أن مثل هذه الجهود ستوجه أيضاً نحو الحد من "تكاليف الامتثال" التي تتحملها الحكومات، وتفادي الازدواجية غير المبررة والفجوات في البرامج المدعومة من الجهات المانحة.

جيم – تصميم المشروعات وتنفيذها

26- وفقاً لسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق، فإن مسؤولية تحديد المشروعات وإعدادها تقع عادة على عاتق الحكومات الساعية إلى الحصول على أموال من الصندوق (الفقرة 43). وتحقيقاً لذلك، فإن من المنتظر من الصندوق أن يقدم المساعدة إلى البلدان لإجراء دراسات الجدوى المتعلقة بالمشروعات الزراعية (الفقرة 29). ومواصلة لهذا النهج، فإن الصندوق، وبموجب الخطوط التوجيهية لتصميم المشروعات الصادرة مؤخراً، ملتزم بتطبيق التزامات الشراكة الخمسة لإعلان باريس. ومن بين هذه الالتزامات، هناك التزامان اثنان يتسمان بأهمية خاصة هما:

(أ) ممارسة البلدان النامية القيادة إزاء سياساتها وخططها في مجال التنمية؛ و
(ب) ارتكاز مساندة الجهات المانحة على الاستراتجيات والنظم الإنمائية للبلدان.

27- وتنظر الخطوط التوجيهية آنفة الذكر إلى تصميم المشروعات على أنه عملية تعاونية، وتسعى إلى ضمان المسؤولية والمساءلة المشتركتين عن ذلك من جانب الجهات الشريكة الوطنية والصندوق، بغية تعزيز الأثر والاستدامة. وبموجب الخطوط التوجيهية المعدلة لتعزيز الجودة المتعلقة بتصميم المشروعات، فقد جرت الاستعاضة عن الفرق السابقة لتجهيز المشروعات بفرق إدارة البرامج القطرية. ومن الزاوية الهيكلية، فإن درجة عالية من الملكية القطرية تتحقق من خلال فرق الإدارة هذه. وإلى جانب موظفي الصندوق، فستمتلك هذه الفرق مجموعة موارد مرنة من الجهات المعنية. وبالإضافة إلى الجهات المعنية الخارجية المشاركة في هذه الفرق فإنها يمكن أن تضم موظفين حكوميين؛ ومؤسسات متعاونة؛ ومندوبين عن المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، ومنظمات المزارعين، ومنظمات السكان الأصليين، والقطاع الخاص. وتقع مسؤولية التصميم المفصل للمشروعات على عاتق فرق إدارة البرامج القطرية، بالتعاون مع الحكومة. كما ستكفل هذه الفرق إخضاع تقارير تصميم المشروعات إلى عمليات الاستعراض التي تقوم بها الحكومات المضيفة.

28- وفي ظل إطار الصندوق المعدَّل لتعزيز الجودة، فإن على المشروعات أن تلتزم بمجموعة من عوامل النجاح الرئيسية. وتمثل هذه العوامل المبدأ الهادي للأنشطة المنفذة في البلدان المعنية وقد تم وضعها على أساس الخبرة المكتسبة والمعلومات المرتدة. وتجدر الإشارة إلى أن عامل النجاح الأول يتعلق بـــ "الملاءمة القطرية، والالتزام، والشراكة" وسيكفل الملكية القطرية للمشروعات. وفي ظل هذا العامل، فإن الأبعاد الأساسية الخاضعة للدراسة أثناء عملية استعراض المشروعات هي التالية:

(أ) ما إذا كانت المشروعات تتماشى مع الاستراتيجيات القطرية والقطاعية، وذات صلة بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ووثائق استراتيجيات الحد من الفقر، والأولويات القطاعية.

(ب) مدى انخراط الحكومات في تصميم المشروعات، وما إذا كان التعاون مع موظفي التنفيذ في وضعه الأمثل.

(ج) ما إذا كانت أي مسائل للتصميم نابعة من خطوات التصميم الأولية قد جرى التفاوض بشأنها مع الحكومة أو تم تعديلها من خلال عملية إعادة التصميم.

(د) مدى مشاورة الشركاء الإنمائيين للحكومة، وما إذا كان قد جرى استطلاع إمكانيات إرساء علاقات شراكة مع الجهات المانحة أو المقرضة الدولية.

29- وفي ضوء العمليات الجديدة لاستعراض الجودة وضمانها خلال الفترة 2010–2012، فإن الصندوق سيقوم بما يلي:

(أ) ضمان التطبيق الصارم للالتزامات الخمسة لإعلان باريس وتشكيل فرق إدارة البرامج القطرية وتشغيلها على النحو المزمع؛

(ب) التماس المشاركة النشطة لفقراء الريف، الذين سيستفيدون من المساعدات، في مرحلتي التصميم والتنفيذ على حد سواء؛ و

(ج) المساهمة في تمكين فقراء الريف، وخلق بيئة للتنمية المناصرة للفقراء، ومن ثمّ تعزيز الملكية القطرية، وتحقيق الاستدامة.

30- كما تركز العمليات الجديدة لضمان الجودة على الاستهداف، وعلى التأكد من إجراء مشاورات مع الجهات المعنية لتفهم طلبات المجموعات المستهدفة. وتخضع الجوانب التنفيذية والمؤسسية الأخرى لدراسة مستفيضة، ويتم ضمان اتخاذ ترتيبات مسبقة مناسبة لإدارة التمويل، والتنفيذ، وبناء القدرات، والضوابط الاستئمانية. كما يجري تقدير استدامة المشروعات. وبفضل هذه الخطوط التوجيهية المعدلة فإن الصلة بين الملكية القطرية والاستدامة يمكن أن تحظى بمزيد من التعزيز.

31- وتدل تجربة المؤسسات المالية الدولية الأخرى والصندوق على أن أداء الاستدامة ينهض كثيراً **عند دعم "المبادرات المحلية"**. ويتسم ذلك بأهمية خاصة في البلدان ذات الدخل المتوسط التي يحتاج فيها الصندوق إلى توفير قيمة مضافة، إلى جانب تمويل المشروعات (انظر نهج الصندوق في الاستدامة، الوثيقة REPL.VIII/3/R.3). كما أن المبادرات المحلية هذه تساعد في الحد من "خلل المعرفة" (انظر الذيل). وعلى هذا فإن الصندوق سيقوم بما يلي:

(أ) زيادة الاهتمام بمسألة الاستفادة من المبادرات المحلية واستخدام معارف السكان الأصليين؛ و

(ب) توظيف المزيد من الاستثمارات في تطوير المعرفة في مراكز في الجنوب بحيث يتم توليد، واختبار، وتطبيق أطر سياسات بديلة.

32- وباختصار، فإن انخراط الصندوق الراهن في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات في إطار خطة العمل سيتكشف خلال فترة التجديد الثامن للموارد، مما سيعزز بالتالي من أدائه من زاوية الملكية القطرية.

رابعا – التشديد على بناء المؤسسات

33- يدرك الصندوق أن مفتاح دعم الملكية القطرية يكمن في خلق ومساندة المؤسسات في البلدان المعنية القادرة على تسليم النتائج الإنمائية بالمستوى اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويرمي الصندوق إلى تعزيز القدرات القطرية، بحيث يتسم تنفيذ المشروعات الإنمائية بالفعالية وتتوافر إمكانية التقدير النقدي والشفاف للنتائج. وفي حين أن التركيز الأولي ينصب على مؤسسات القطاع العام، فإن مشروعات الصندوق تعمل أيضاً على إنشاء منظمات مجتمعية بحيث يتمكن فقراء الريف من إدارة أنشطة التنمية المتعلقة بهم؛ وتعزيز المجتمع المدني، وخلق صلات سوقية وبيئة مشروعات للقطاع الخاص. وأخيراً، فإن الصندوق قد ساند على الدوام مؤسسات البحوث ذات الجودة الرفيعة التي يمكن أن تفيد العمليات الوطنية للملكية وإدارة التنمية.

ألف – الحكومات

34- سيساند انخراط الصندوق المتزايد على المستوى القطري (الفقرة 18) الملكية القطرية. وتهدف الترتيبات المعززة للإشراف المباشر والحضور القطري بشكل محدد إلى بناء قدرات وملكية الحكومات المركزية والمحلية المعنية. وسيتم ضمان ذلك بدوره من خلال الإشراف المشترك على المشروعات، وذلك أساساً عبر عملية للاستعراض باستخدام الموارد المتاحة قطرياً إلى الحد الأقصى.

35- ويشكل دعم الموظفين الحكوميين مكوناً بالغ الأهمية في المشروعات المعانة من الصندوق، وهو ما يصاحبه تركيز متواصل على التدريب في مجال التخطيط المجتمعي، والخدمات المالية، وتسليم الخدمات المناصر للفقراء. وفي كل أنشطة التخطيط البرامجي، فإن التشديد ينصب على الملكية وتقوية الهياكل الحكومية، مع تشجيع التنمية اللامركزية في الوقت ذاته. وتحتاج الدول الهشة إلى مثل هذا التركيز بشكل خاص.

36- وحتى الآن، يجري عموماً تصميم عمليات الصندوق، وتنفيذها، وتقديرها بالتعاون مع الفروع التنفيذية للحكومة. ويركز الصندوق على تقوية منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. وتعتبر هذه المنظمات قناة نشطة للمساءلة، وهي تسهم في مداولات المجالس النيابية. وحظيت العمليات التشاركية لتطوير السياسات والتخطيط المجتمعي بقدر كبير من الاهتمام، حيث أن هذه النظم تزيد من مساءلة مشروعات الصندوق أمام المواطنين، وبالتالي أمام المجلس النيابية. كما أن من الواجب التشاور مع المندوبين السياسيين في مناطق المشروعات أثناء مرحلة تصميم المشروعات.

باء – المنظمات المجتمعية

37- كما أشير قبلاً، فإن عملية الملكية القطرية تتجاوز النطاق الحكومي لتشمل **المشاركة النشطة لفقراء الريف** والجهات المعنية الأخرى. وبالنظر إلى أن الصندوق هو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة المكلفة بالعمل حصراً للحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، فإن من واجبه القيام بما يلي: أولاً، المساعدة في خلق الظروف التي تمكِّن فقراء الريف من المشاركة في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، وثانياً، بناء قدرات هؤلاء الفقراء ليكونوا قادرين على المشاركة في هذه العمليات والتأثير على نتائجها. وعلى هذا فإن " تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم" هو أحد الأهداف الاستراتيجية الثلاثة المحددة في سياسة تمويل المنح في الصندوق (الوثيقة

EB 2003/80/R.5/Rev.2). وخلال فترة التجديد الثامن للموارد، فإن الصندوق سيمنح الأولوية لمسألة تعزيز قدرة فقراء الريف على الحصول على الملكية الفعالة للسياسات والاستراتيجيات الإنمائية المحلية والوطنية.

38- وستقوم مشروعات الصندوق ببناء المنظمات المجتمعية التشاركية. وسيوجه الاهتمام إلى إنشاء جماعات تتمحور حول موضوعات إدارة الموارد الطبيعية، وإدارة الخدمات الاجتماعية، وإرساء صلات سوقية جديدة، والتخطيط المجتمعي بغية ترويج التنمية اللامركزية المحكومة بالطلب التي تكفل استدامة الملكية القطرية.

جيم – منظمات المجتمع المدني

39- وفيما يتعلق **بالمجتمع المدني**، فإن للصندوق تاريخ طويل من الانخراط، سواء على مستوى المؤسسة، أو على المستوى التشغيلي. ويضطلع الصندوق أيضاً بدور هام في دعم منظمات المناصرة من خلال عمليات المنح والقروض، ومن ثم تمكينها من المشاركة في مداولات السياسات الدولية. ولا يمكن ضمان الملكية القطرية على المدى الطويل إلا إذا ترافقت مع مجتمع مدني ينبض بالحياة ويضمن المساءلة والشفافية للجهات المعنية. وتعتبر عملية منتدى المزارعين من بين الأمثلة البارزة لانخراط الصندوق مع المجتمع المدني. ويشكل المنتدى[12] عنصراً أساسياً في جهود الصندوق الرامية إلى ترويج المبادرات الإنمائية المحكومة بالطلب، وحوار السياسات، والمساءلة. وخلال فترة التجديد الثامن للموارد، سيعمل الصندوق على توسيع مشاركة المجتمع المدني، لاسيما مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين، وذلك عبر القيام بما يلي:

(أ) تعزيز العملية التعاونية المتعلقة بتصميم المشروعات والاستراتيجيات القطرية؛

(ب) تدعيم المجتمع المدني بتوفير الموارد للمشروعات وغير المشروعات؛ و

(ج) منح أولوية عالية إلى زيادة علاقات شراكة المجتمع المدني، لاسيما في الدول الهشة التي تضعف فيها القدرة الحكومية.

دال – مؤسسات القطاع الخاص

40- تركز معظم المؤسسات المالية الدولية اهتمامها على استحداث نهج متينة وقدرات تشغيلية للاستجابة للدور المتعاظم **للقطاع الخاص** في النمو الاقتصادي. وفي عام 2005، وافق المجلس التنفيذي على استراتيجية تنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة في الصندوق (الوثيقة EB 2005/84/R.4/Rev.1). وتمثل الهدف في "الحصول على منافع وموارد إضافية من القطاع الخاص من أجل المجموعة المستهدفة من الصندوق، أي فقراء الريف" بافتراض أن "القطاع الخاص الوطني والدولي بوصفهما مصدراً للأموال والمهارات والابتكارات" سيكونان شريكاً إنمائياً هاماً بصورة متزايدة. وعلى مستوى المشروعات، فإن الصلات السوقية وتنمية المشروعات التجارية تشكل مكوناً رئيسياً لإطار النتائج. وتشمل مؤشرات قياس النتائج الرئيسية ذات المستوى الأول (مستوى المخرجات) تشجيع مزودي خدمات تنمية الأعمال المعنيين بالمشروعات التجارية، وتدريب وبناء قدرات مؤسسات القطاع المالي، ومساندة إنشاء مجموعات التسويق وحلقات الوصل السابقة مع المنتجين الزراعيين. وينبغي أن ينخرط القطاع الخاص في عملية التنمية، على أن توفر الدولة " الإطار التنظيمي

[12] عُقد الاجتماع العالمي الثاني لمنتدى المزارعين في فبراير/شباط عام 2008 بالترافق مع دورة مجلس محافظي الصندوق. وجمع هذا المنتدى قادة من نحو 80 منظمة للمزارعين من مختلف أنحاء العالم.

الضروري لإشراك القطاع الخاص".[13] وتنظر هيئة المشاورات في وثيقة منفصلة بعنوان "نهج الصندوق إزاء القطاع الخاص".

هاء – مؤسسات البحوث

41- كما تضطلع مراكز البحوث بدور مهم في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وبغية إثراء عملية صياغة السياسات، يقوم الصندوق بتوفير دعم متواصل لشبكات البحوث ضمن الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. ومن بين العناصر المحورية لهذا الدعم التشديد على بحوث السكان الأصليين التي يمكن أن تتمثلها البلدان وتستخدمها الحكومات الوطنية. وسيمكِّن نشر المعارف المتولدة من بناء قدرة البلدان على قيادة أنشطة تنميتها الذاتية وامتلاكها.

42- ورغم أن الصندوق ليس أساساً منظمة للمعرفة أو البحوث، فإنه ينظر إلى المعرفة على أنها من الأصول الحيوية اللازمة للقيام بمهمته. وينصب التركيز على **التعلم من المستفيدين والشركاء**، ومن البرامج والمشروعات التي يدعمها (انظر استراتيجية الصندوق في إدارة المعرفة، الوثيقة EB 2007/90/R.4). ويقدر الصندوق حق التقدير المعارف المحلية، ويحثّ على توسيع نطاق الابتكارات المحلية. وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي لعمليات الصندوق، فإن أنشطته المتعلقة باقتسام المعارف تشكل إلى حد كبير شكلاً من أشكال التعاون بين بلدان الجنوب. وبصورة إجمالية، فإن الصندوق لا يعاني من "خلل معرفي" (هيمنة المعارف التي تنتجها الجهات المانحة على المعارف المحلية، على نحو ما هو موصوف في الذيل)، وهو ينفذ وظائف إدارة المعرفة فيه على نحو يعزز من الملكية القطرية.

واو– القدرات الداخلية

43- يتطلب النموذج التشغيلي الجديد للصندوق – الذي تستهدي به أنشطته على مستوى البلدان والمشروعات والبرامج – سعي موظفي الصندوق إلى تحقيق مستوى أعلى بكثير من الملكية القطرية. وتعتبر الملكية القطرية عملية متواصلة، لا حالة ناجزة، ويدرك الصندوق الحاجة إلى انخراط الموظفين على مختلف الأصعدة. وعلى هذا، فإن الصندوق سيقوم بما يلي:

(أ) توعية الموظفين بالتزامات الصندوق، والمجتمع الدولي أيضا، فيما يتصل بالملكية القطرية؛

(ب) تعزيز عملية التوجيه والإرشاد التي تتيح الوفاء بمثل هذه الالتزامات؛

(ج) المضي قدماً في مواءمة نظم التصميم واستعراض الجودة في الصندوق مع الممارسات الجيدة الناشئة لتقوية الملكية القطرية.

44- سيشارك الصندوق في الجدل الدائر حول الملكية القطرية والمناقشات التي تتناول النهج المختلفة، وهي قضية تهم الجهات المانحة والشركاء على حد سواء[14]. وسيبقى مواكباً لأفضل الممارسات الناشئة لضمان بقاء مبادراته بشأن تعزيز الملكية القطرية فعالة. وعلى الرغم من أن الجهات الموقعة على إعلان باريس قد اعتمدت تعريفاً

[13] الصندوق، استراتيجية تنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة في الصندوق (الوثيقة EB 2005/84/R.4/Rev.1).

[14] ثمة قلق واسع من أن الملكية وفقاً لتعريفها الراهن ربما تكون قد غدت "تعبيراً ملطّفاً لاعتماد البلدان النامية لسياسات معدة خارجياً: أي أن السياسات الإنمائية قد تكون مملوكة قطرياً ولكنها تظل خاضعة لتحكم الجهات المانحة". المرجع السابق، ص. 5.

على المستوى الدولي للملكية القطرية، فإن هذه الملكية وسبل قياسها ما تزال موضع نقاش. وسيشارك الصندوق في النقاش الدائر ويستفيد منه.

خامسا – معالم الطريق: التدابير الرئيسية

45- كانت الملكية القطرية سمة مميزة من نهج الصندوق في الحد من الفقر الريفي منذ تأسيسه. ولم يقم الصندوق قط بتصميم مشروعاته وتنفيذها، كما يفعل العديد من الوكالات الإنمائية الدولية؛ بل إنه بالأحرى يمول ويدعم المشروعات والبرامج التي تملكها وتنفذها البلدان النامية الأعضاء بنفسها. وأصبحت أهمية الملكية القطرية تحظى اليوم باعتراف على نطاق واسع كشرط مسبق لتحقيق الفعالية الإنمائية، كما ينص عليها بصفتها هذه كل من إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا (انظر الفقرة 6 أعلاه). وينص الإطار الاستراتيجي على أنّ الصندوق: " ... سيشجع القيادة الوطنية للمشروعات التي يساندها من جانب الحكومات والجهات الفاعلة المحلية الأخرى، وكذلك إدراج عمليات انخراطه إدراجاً كاملاً ضمن أطر السياسات والاستراتيجيات الوطنية القائمة وضمان مساهمتها في تطويرها أكثر فأكثر". كما تمثل الملكية القطرية هدفاً واضحاً للعمليات والنظم التشغيلية الجديدة التي أنشئت في إطار خطة العمل.

46- وخلال فترة التجديد الثامن، سيكثف الصندوق ويزيد جهوده الرامية لترويج الملكية القطرية. وسيقوم بما يلي:

- تعزيز القدرات والمهارات القطرية اللازمة لتصميم المشروعات وتنفيذها وحوار السياسات، وبناء قدرات موظفيه لترويج الملكية القطرية في عملياته.
- ضمان أن تسترشد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لديه الأولويات الحكومية، وأن توضع هذه البرامج بمشاركة طائفة من أصحاب المصلحة في البلد المعني. وسيدعم الصندوق النهج المتكاملة والبرنامجية، حيثما تسنى ذلك. وفي جميع عمليات التصميم والتنفيذ، سيقوم الصندوق: (أ) بتنفيذ إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا؛ (ب) السعي بنشاط لمشاركة المجتمعات المحلية الريفية المستهدفة ومساعدتها في بناء منظماتها؛ (ج) القيام تدريجياً بإيفاد بعثات دعم التنفيذ بالاشتراك مع الحكومات؛ (د) استخدام حضوره القطري لتسهيل انخراطه مع أصحاب المصلحة في البلد المعني وتعزيز القدرات القطرية.
- إخضاع نفسه للمساءلة من خلال قياس أدائه إزاء التزاماته بموجب إعلان باريس، وإبلاغ المجلس التنفيذي سنوياً عن ذلك من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. كما سيوفر التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق قياساً مستقلاً للنتائج المحرزة.

Key constraints on ownership and how these are dealt with by IFAD

Constraints to country ownership[1]	How IFAD deals with these constraints
Capacity gap: limited capacity of partner countries to exercise effective leadership, and difficulties in translating national strategies into sector strategies and operational and decentralized programmes, and in exercising their leadership in coordinating donors.	Strengthening the capacity of the rural poor and their organizations was one of IFAD's strategic objectives within the 2002-06 Strategic Framework. IFAD's Policy for grant financing[2] established building pro-poor capacities of partner institutions, including community-based organizations and NGOs, as one of its key strategic objectives. The total resources IFAD allocates to grant-financing reaches 5 per cent of IFAD's programme of work and a considerable share of these resources has been used for local capacity-building. In recent years, IFAD has further formalized the role of partner countries in taking the lead in the design and implementation of its country strategies, programmes and projects through the creation of the CPMT, where they play a crucial role.
Conditionality: need to apply them with greater thought and sensitivity for partner countries' circumstances	Partner surveys show countries do not find IFAD project conditions burdensome.
Knowledge imbalance: domination of donor-produced development knowledge over local knowledge, reducing the space for the generation of alternative policy frameworks.	IFAD supports research networks in partner countries, nationally and regionally, to ensure that the problems faced by rural women and men are adequately researched and that findings are shared with relevant stakeholders, from governments to civil society. These activities are usually formally framed within IFAD's global and regional grants allocation, with the aim of promoting knowledge and information exchange through regional research and innovation networks. One of their aims is the identification and testing of innovative approaches, and the scaling up of those that are replicable and successful in reaching the rural poor. IFAD relies significantly on 'home grown initiatives' as well as on indigenous knowledge.
Aid dependence and aid burden: aid dependence and burden have led countries, in some cases, to give up ownership of their development policies in exchange for foreign finance and have prevented them from taking leadership.	No evidence that IFAD loans have done this.
Donor's Limitations: the pressure on donors to maintain the visibility and attribution of their individual contributions, the need to satisfy their individual fiduciary and accountability requirements, and to pursue their institutional interests through their aid programmes.	As a multilateral, member-based organization, IFAD does not promote institutional interests through its operations.
Civil society stakeholders are concerned about the increased reliance on government-to-government relationship in implementing the Paris Agenda and pursuing country ownership, narrowing the scope for civil society.	IFAD works extensively with civil society, including farmers' organizations, both at the corporate and the operational level, through its grants and lending operations. IFAD supports civil society advocacy organizations, enabling/facilitating their effective participation in international policy discussions. Moreover, IFAD strongly contributes to the formalization and strengthening of civil society organizations from partner countries through its grants programme. Civil society organizations often play a key role in IFAD's projects as service providers to the rural poor.

[1] Summarized from OECD 2008, Evaluation of the Implementation of Paris agenda, Phase one.
[2] IFAD Policy for Grant Financing (EB 2003/80/R.5/Rev.1).